

العوش نائباً لرئيس دائرة التوجيه والإرشاد

أصدر الدكتور عبدالكريم اليرباني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام قراراً تنظيمياً قضي بتعيين الأخ/ يحيى العوش نائباً لرئيس دائرة التوجيه والإرشاد لشئون المساجد.. ونصت المادة الثانية من القرار على أن يعمل به وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

أصدر الدكتور عبدالكريم اليرباني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام قراراً تنظيمياً قضي بتعيين الأخ/ يحيى العوش نائباً لرئيس دائرة التوجيه والإرشاد لشئون المساجد.. ونصت المادة الثانية من القرار على أن يعمل به وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

أبدى قلقه على حياة الرئيس هادي:

الجندي: الإرهابيون كلفوا فريقاً «إخوانياً» من القتلة لقنص (صالح) وفريقاً لتسميم مطبخ الرئاسة

الإصرار على «أخونة» البرلمان ستقود اليمن الى المجهول

«الميثاق» تنشر أسماء وصور 5 من المتورطين (الفارين) في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة



المطلوب أمين/ فضل صالح محمد ذبيان
المطلوب أمين/ د. ليبي مدهش علي حزام
المطلوب أمين/ محمد حزام الغادر
جثة العمل: اللواء الأول - حرس خاص



أفصح الأستاذ عبده محمد الجندي عضو اللجنة العامة الناطق الرسمي للمؤتمر وأحزاب التحالف - في مؤتمر صحفي عقده الأربعاء - عن تفاصيل جديدة تتعلق بتنفيذ جريمة جامع دار الرئاسة التي استخدمت حينها حياة علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكبار رجالات الدولة والمؤتمر الشعبي العام في بيت من بيوت الله وفي أول جمعة من شهر رجب الحرام الموافق 3 يونيو 2011م.

متابعة - ماجد عبدالحميد:

المؤتمر وحلفاؤه يحذرون من استمرار جريمة الإقصاء و«أخونة» الدولة مدنياً وعسكرياً

مع أن لديه القدرة بأن يكون أقوى من ذلك، قال الأستاذ عبده الجندي: إن المؤتمر الشعبي مستضعف وليس ضعيفاً إطلاقاً فهو تنظيم سلمي وسلاحه الكلمة». محذراً من الاستمرار في عملية الإقصاء، ومواصلة السير في مخطط «أخونة» الدولة بكاملها. وقال: «إن استمرار ممارسات «أخونة» الدولة وعلى نطاق واسع في كافة المستويات المدنية والعسكرية والسعي أيضاً إلى أخونة مجلس النواب لأهداف بغية يعرفها الجميع ستقود اليمن ومستقبله إلى اتجاهات ومسارات مجهولة وقد تصل حد الخطورة».

لولا عناية الله لاستشهد كل من كان في المسجد على الحكومة فرض هيبة الدولة وحماية خطوط الكهرباء، وأبواب النفط والغاز

وقال: إن (4) إرهابيين ضالعين في تفجير مسجد دار الرئاسة بينهم الإرهابي محمد الغادر الذي وضع عبوتين ناسفتين في الجامع، مشيراً إلى أنه لولا عناية الله التي جعلت الإرهابي الغادر يضع العبوتين الناسفتين بطريقة خاطئة وفي مكان غير مكانها، وأنه لو وضع العبوتين الناسفتين بطريقة صحيحة داخل مسجد دار الرئاسة لاستشهد جميع المصلين في المسجد. وتابع الجندي: «إن من بين المتهمين عبد الرحمن الوشاح الذي أوكلت له العناصر التي خططت ودرجت وأعدت ومولت لتنفيذ الجريمة مهمة أن يتولى عملية الاتصال والتواصل مع الجماعات الإرهابية الأخرى مع بدأ وقت الصلاة وانتهائها ومتى دخل الرئيس ومكانه تحديداً، وغيره من المعلومات».

وعدا الجندي الحكومة إلى الضرب بيد من حديد لكل من يعتدون على المصالح العامة بما فيها خطوط نقل الطاقة الكهربائية وأبواب النفط والغاز وغيره. وقال: على الحكومة والجهات المختصة أن تضطلع بمسئولياتها تجاه ما يحدث من عبث للممتلكات العامة وأن تعمل على فرض هيبة الدولة في كل أنحاء اليمن. وناشد المتحدث الرسمي باسم المؤتمر وحلفائه فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية، ورئيس وأعضاء حكومة الوفاق بالعمل على إدراج جميع جرحى أحداث 2011م ضمن قائمة من شملهم العلاج خارج اليمن. وقال عبده الجندي إن على حكومة الوفاق أن تستوعب جميع جرحى الأزمة دون استثناءات حزبية أو مناطقية.

وأكد القيادي المؤتمري على أن من خطاها ومولوا تنفيذ الجريمة الإرهابية التي أغضبت جميع اليمنيين - والعالم أيضاً - عملوا على تشكيل عدة مجاميع «إخوانية» إرهابية داخل دار الرئاسة منها مجموعة تتولى قنص رئيس الجمهورية حينها علي عبدالله صالح من إحدى العمارات المرتفعة أثناء وجوده في ميدان السبعين، وأخرى تتولى وضع السم عبر مطبخ دار الرئاسة له ولمن معه، ومجموعة أخرى قامت بوضع عبوة ناسفة داخل خزان الغاز الخاص بدار الرئاسة الذي لولا سماكة خزان الغاز وقوته المصفاة لقتلت الحيوية الناسفة التي انفجرت داخله جميع من كانوا متواجدين

أثار إطلاق عدد (17) من المتورطين في التفجير الإرهابي الذي تعرض له مسجد دار الرئاسة موجة سخط عارمة خلال الأيام الماضية.. باعتبار أن هذا الإجراء الاستفزازي لم يراع بشاعة الجريمة ولا خطورتها على السلم الاجتماعي خلافاً لأن تصرفاً كهذا أساء لقيم العدالة والقانون ومثل استهانة بمطالب ضحايا وأقرباء شهداء وجرحى الاعتداء «الإرهابي» الذين كانوا ينتظرون تقديم المتورطين في تلك الجريمة البشعة للقضاء لينالوا جزاءهم الرادع لكن للأسف تم الاستهانة بمشاعر الشعب اليمني بأكملها.. كما أن عملية إطلاق المجرمين مثلت تهديداً جدياً لمسار التسوية السياسية المرتكز على المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن والتي اعتبرت التفجير جريمة (إرهابية) وطلابت بحماسة مرتكبيها.

عدد آخر من الجناة والمتورطين «الرئيسيين» في تنفيذ جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة والذين ملأوا أفارين من وجه العدالة.. حيث وقد ثبت من خلال التحقيقات ومحاضر الاعتقالات التي أدلى بها المقبوض عليهم.. قيام هذه العناصر الفارة بأدوار رئيسية في التخطيط وتنفيذ الجريمة، وهم:

- 1 - فضل محمد صالح ذبيان - مهندس كمبيوتر
- 2 - ليبي مدهش علي حزام - كلية الهندسة بجامعة صنعاء
- 3 - محمد أحمد علوان الحميد - إداري بجامعة العلوم والتكنولوجيا
- 4 - محمد حزام الغادر - اللواء الأول «حرس خاص»
- 5 - المدعو عبدالرحمن الوشاح - اللواء الثالث «مدرع»

تصعيد قياديين لعضوية دائمة مؤتمر ريمة

أصدر الأمين العام المساعد للشئون التنظيمية الأستاذ صادق أمين ابوراس قراراً تنظيمياً قضي بتصعيد الإخوة: وليد علي الصغير الجباري ومحمد أحمد الصغير وعبدالله علي سعد ضبارة إلى عضوية اللجنة الدائمة المحلية بمحافظة ريمة.. ونصت المادة الثانية من القرار على أن يعمل به وعلى الجهات ذات العلاقة تنفيذه كل فيما يخصه.

احمد عبدالحق رئيساً لفرع المؤتمر بماليزيا

خاص - ماليزيا
في أجواء ديمقراطية مؤتمرية مفعمة بحماس مندوبي المؤتمر من مختلف الولايات الماليزية أجريت الأحد عملية الاقتراع السري الحر المباشر لانتخاب قيادة جديدة لفرع أسفرت عن فوز الدكتور احمد عبدالحق رئيساً للفرع.

وعضوية كل من الأخوة: محمد النصاري، كمال العزابي، طارق الشرعي، عمار العمري، محمد ابو عوجاء، علي المقطري، الدكتور صخر حاتم، يحيى القوسي، محمد البرح ومحمد ابو غانم.

الجدير بالذكر أن عدد أعضاء المؤتمر الشعبي العام في ماليزيا يبلغ 524 عضواً بحسب لجنة الحصر يمثلهم 44 مندوباً في الجامعات الماليزية وشارك في انتخابات قيادة الفرع 34 مندوباً بما نسبته 78%.

غضب مؤتمري من إطلاق متهمين في جريمة دار الرئاسة



دانت قيادات وأعضاء وانصار المؤتمر الشعبي العام على مستوى محافظات الجمهورية إطلاق عدد من المتهمين بتفجير جامع دار الرئاسة الذي استهدف حياة قيادة الدولة بأكملها في حينه وعلى رأسهم الرئيس "السابق" علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام والذي أودى بحياة عدد من قيادات الدولة في مقدمتهم شهيد الوطن الكبير الأستاذ عبدالعزيز عبدالقني رئيس مجلس الشورى.

وأكدوا في بيانات وردت إلى الصحيفة أن جريمة دار الرئاسة والتي كادت أن تدخل البلد في دوامة من الصراعات والافتتال لولا عناية الله ثم حكمه العليم والتعالي فوق الجراح وتحكيم العقل والمنطق من خلال إيقاف المواجهات والاحتكام للقضاء في التعامل مع هذه الجريمة الشنعاء.

واعتبروا أن عملية الإفراج هي قفز على القانون والشرايع السماوية وتتناهى مع المبادرة الخليجية وتهدف لإفشال عملية التسوية السياسية، وكذا مؤتمر الحوار الوطني.

وطالبوا رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق بإعادة من تم الإفراج عنهم والقض على المتبقين من مرتكبي تلك الجريمة، واحلهم للقضاء لينالوا جزاءهم الرادع. وحذروا في هذا السياق من تجاهل هذه المطالب والتي ستدفع المؤتمريين لاتخاذ إجراءات تصعيدية وعبر القنوات القانونية والوسائل المشروعة.